

World Economic Situation Prospects

WORLD

نشرة صحفية

نشرة مجانية حتى

يوم الثلاثاء 17 كانون الثاني/يناير 2017،

الساعة 11:00

من المتوقع حدوث انتعاش اقتصادي متواضع على الصعيد العالمي في حين يظل هدف العودة إلى تحقيق نمو قوي ومستدام بعيد المنال: تقرير الأمم المتحدة

ثمة حاجة إلى بذل جهود سياساتية منسقة لإحياء الاستثمار والنمو بغية تيسير إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

نيويورك، 17 كانون الثاني/يناير - رغم توقع حدوث انتعاش متواضع على الصعيد العالمي في الفترة 2017-2018، لم يخرج الاقتصاد العالمي بعد من مرحلة النمو البطيء، وهي مرحلة تتسم بضعف الاستثمار وتضعف النشاط التجاري وتراجع نمو الإنتاجية، وذلك حسبما ورد في تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم لعام 2017 الصادر اليوم.

ويفيد التقرير بأن نسبة توسع الاقتصاد العالمي لم تتجاوز 2.2 في المائة في عام 2016، وهو أبطأ معدل نمو يُسجل منذ الكساد الكبير الذي شهده عام 2009. ومن المتوقع أن ينمو الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 2.7 في المائة في عام 2017 وبنسبة 2.9 في المائة في عام 2018، وهو تنقيح ينطوي على تخفيض طفيف بالمقارنة مع التوقعات التي أُعلن عنها في أيار/مايو الماضي.

وفي معرض الإعلان عن صدور التقرير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، أكد السيد ليني مونتيل، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، "على الحاجة إلى مضاعفة الجهود من أجل إعادة الاقتصاد العالمي إلى مسار يؤدي إلى نمو أقوى وأكثر شمولاً، وهيئة بيئة اقتصادية دولية تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة".

ووفقاً لما ورد في التقرير، يعدّ التحسن المعتدل المتوقع للفترة 2017/2018 مؤشراً على استقرار الحالة الاقتصادية أكثر منه دليلاً على انتعاش قوي ومستدام للطلب العالمي. وفي ضوء اتجاه أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع، من المرجح أن يشهد نمو الاقتصادات المصدرة للسلع الأساسية بعض الانتعاش.

ولا تزال البلدان النامية هي المحرك الرئيسي للنمو العالمي، حيث تشكل نحو 60 في المائة من نمو الناتج الإجمالي العالمي في الفترة 2016-2018. وتظل منطقة شرق وجنوب آسيا من أكثر مناطق العالم دينامية، حيث تستفيد من قوة الطلب المحلي ومن الدعم الذي تتيحه سياسات الاقتصاد الكلي.

وتشير التوقعات الواردة في التقرير إلى أن عام 2017 سيشهد تحسنا طفيفا في نمو اقتصادات البلدان المتقدمة، لكن النشاط الاقتصادي يظل متعثرا من جراء العقبان الناجمة عن ضعف الاستثمار وغموض السياسات.

ومن المتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا أدنى بكثير من النسبة المستهدفة في إطار أهداف التنمية المستدامة والمحددة في 7 في المائة على الأقل. وهذا الوضع يمثل مسألة رئيسية ينبغي معالجتها إذا أريد لأهداف التنمية المستدامة عموما أن تتحقق. ويشير التقرير، على وجه التحديد، إلى أنه في ظل مسار النمو الحالي وعلى فرض عدم تراجع التفاوت في الدخل، سيظل ما يقرب من 35 في المائة من سكان أقل البلدان نموا يعيشون في فقر مدقع بحلول عام 2030.

ضعف الاستثمار ونمو الإنتاجية

يشير التقرير إلى استمرار ضعف الاستثمار باعتباره من الأسباب الرئيسية وراء تباطؤ وتيرة النمو العالمي. وقد شهد العديد من الاقتصادات تراجعا ملحوظا في الاستثمار الخاص والعام في السنوات الأخيرة، ولا سيما في قطاع النفط والصناعات الاستخراجية. وفي البلدان المصدرة للسلع الأساسية، قامت الحكومات بتقليص الاستثمارات العامة التي تشتد الحاجة إليها في الهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية، وذلك استجابة للخسائر الحادة في الإيرادات. وفي الوقت نفسه، تباطأ نمو إنتاجية العمالة بشكل ملحوظ في معظم الاقتصادات المتقدمة وفي العديد من الاقتصادات النامية والانتقالية الكبرى.

ويشدد التقرير على أهمية الاستثمار في رأس المال الجديد باعتباره محركا للتغيير التكنولوجي والمكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة. ويخلص على وجه الخصوص إلى أن الاستثمار في المجالات الرئيسية، مثل البحث والتطوير والتعليم والبنية التحتية، يمكن أن يؤدي إلى تعزيز التقدم الاجتماعي والبيئي، ويمكن أن يدعم في الوقت نفسه نمو الإنتاجية.

الاستدامة البيئية

يسلط التقرير الضوء على بعض التطورات الإيجابية المتعلقة بالاستدامة البيئية. فقد ظل مستوى انبعاثات الكربون على الصعيد العالمي دون تغيير على مدى سنتين متتاليتين. ويعكس هذا الاستقرار انخفاض كثافة استخدام الطاقة في الأنشطة الاقتصادية وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في الهيكل العام للطاقة، كما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي في بعض البلدان المسؤولة بشكل رئيسي عن الانبعاثات.

وخلص التقرير إلى أن الاستثمار في الطاقة المتجددة كان أعلى في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة النمو في عام 2015. ومع ذلك، يحذر التقرير أيضا من أن عدم تضافر جهود القطاعين العام والخاص في مجال السياسات قد يؤدي بسهولة إلى تقويض التحسن الذي سُجل مؤخرا في التخفيف من حدة الانبعاثات.

المخاطر والتحديات في مجال السياسات العامة

يحذر التقرير مما يكتنف الآفاق العالمية من غموض ومخاطر. ويشير إلى أن ارتفاع درجة عدم اليقين في مجال بيئة السياسات الدولية وارتفاع مستويات الديون المقومة بالعملات الأجنبية من أهم المخاطر التي تنذر بالتدهور وقد تعرقل احتمالات النمو العالمي المتواضع أصلاً.

وبالنظر إلى الصلات الوثيقة بين الطلب والاستثمار والتجارة والإنتاجية، قد تستمر هذه الفترة المطوّلة من النمو العالمي الضعيف إلى أجل غير مسمى ما لم تُبذل جهود سياسية منسقة لإحياء الاستثمار وتعزيز الانتعاش في مجال الإنتاجية. ويلاحظ التقرير أن العديد من البلدان لا تزال تعتمد بشكل مفرط على السياسات النقدية من أجل دعم النمو.

وفي سياق بيئة اقتصادية ومالية مخوفة بالصعوبات، يلزم وضع نهج سياسي أكثر توازناً ليس فقط توخياً للعودة إلى المسار السليم لتحقيق النمو في الأجل المتوسط، وإنما أيضاً من أجل إحراز المزيد من التقدم في مجال التنمية المستدامة.

ويتطلب الاقتصاد العالمي اتخاذ تدابير ترمي إلى وضع سياسات تتجاوز إدارة الطلب. ولا بد من إدماج هذه التدابير بشكل كامل ضمن الإصلاحات الهيكلية التي تستهدف مختلف جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة وتغير المناخ.

ويدعو التقرير أيضاً إلى زيادة التعاون والتنسيق على الصعيد الدولي في مجال السياسات العامة، ولا سيما في مجالي التجارة والاستثمار. وثمة حاجة أيضاً إلى تعميق التعاون الدولي من أجل التعجيل بنقل التكنولوجيا النظيفة، وتعبئة التمويل المتعلق بالمناخ، وتعزيز التعاون الضريبي الدولي ومعالجة التحديات التي تطرحها التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين.

نبذة عن التقرير: تقرير "الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم" منشور رئيسي تصدره الأمم المتحدة بشأن الاتجاهات المتوقعة في الاقتصاد العالمي. ويشترك في إعداد هذا التقرير سنوياً كل من إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، واللجان الإقليمية الخمس التابعة للأمم المتحدة ومنظمة السياحة العالمية.

ولمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع التالي:

<http://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/>

جهات الاتصال مع وسائط الإعلام:

إدارة الأمم المتحدة لشؤون الإعلام

كين ماستودا، الهاتف: +1 (917) 367-5418، البريد الإلكتروني: matsueda@un.org

شارون بيرش، الهاتف: +1 (212) 963-0564، البريد الإلكتروني: birchs@un.org